الأمم المتحدة

A/71/440

الجمعية العامة

Distr.: General
7 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٣٦ من جدول الأعمال
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالةَ المالية للأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ويحدّث المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/70/433/Add.1).

ويركّز التقرير أساسا على أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسدَّدة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والمبالغ غير المسدَّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

وكانت المؤشرات المالية لعام ٢٠١٦ في مجملها سليمة وإيجابية عموما، باستثناء وضع النقدية للميزانية العادية. وحاليا نفدت النقدية في الميزانية العادية، وتوشك الاحتياطيات ذات الصلة على النفاد. وستواجه المنظمة مشاكل حادة في النقدية خلال الأشهر الأخيرة من العام ما لم ترد اشتراكات كافية. ومن المتوقع أن تظلَّ الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة للمحكمتين الدوليتين ولعمليات حفظ السلام. ويعكس مستوى المبالغ غير المسدَّدة المستحقة للدول الأعضاء عن القوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات انخفاضا هاما.

ولا يزال قدرٌ كبير من الأنصبة المقرَّرة للميزانية العادية غير مسدَّد. ونظراً إلى محدودية الاحتياطيات المتاحة، لا تزال الصحة المالية للمنظمة مرهونة بمدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية إزاءها بالكامل وفي موعدها.

16-17414 (A) 101016 111016

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - يُحدّث هذا التقرير المعلوماتِ المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي قدَّمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في تقريره السابق (A/70/433/Add.1). ويستعرض التقرير أساسا المؤشرات المالية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ويُجري مقارنة مع الحالة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (انظر A/70/433) والحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢ - وفي هذا التقرير، يُنظَر إلى الحالة المالية للأمم المتحدة استنادا إلى المؤشرات المالية الرئيسية الأربعة التي استُخدمت لقياس مدى قوة المنظمة، وهي: الأنصبة المقرَّرة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسدَّدة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والمبالغ غير المسدَّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

ثانيا - استعراض الحالة المالية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

٣ - تكشف الحالة المالية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ عن انخفاض في مستوى الأنصبة المقرَّرة الواجب دفعها للميزانية العادية وللمحكمتين الدوليتين وعن ارتفاع في مستواها بالنسبة لعمليات حفظ السلام. وكان مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة أعلى بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام وأدنى بالنسبة للمحكمتين مما كان عليه في السنة السابقة. ويعكس مستوى المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء انخفاضا مقارنة بالمستوى المسجّل في السنة السابقة. وعموما، فإن المؤشرات المالية لعام ٢٠١٦ إيجابية، على الرغم من أن وضع النقدية في الميزانية العادية خلال الربع الأخير من السنة لا يزال يبعث على بالغ القلق. وستتوقف النتيجة النهائية إلى حد كبير على الاشتراكات الواردة في الأشهر المتبقية من السنة.

ألف - الميزانية العادية

٤ - في عام ٢٠١٦، حُدِّد مستوى الأنصبة المقررة في الميزانية العادية بما مقداره ٢,٥٥ بليون دولار، مما يعكس انخفاضا قدره ٢٢٢ مليون دولار عن مستواها في عام ٢٠١٥. وكانت المدفوعات التي وردت بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والتي بلغت ١,٨٩ بليون دولار، أقل من المبلغ الذي ورد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وقدره ٢,٢٥ بليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقرَّرة غير المسدَّدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ مبلغا قدره ١,١٩ بليون دولار، مسجّلا بذلك زيادة قدرها ١٣٦ مليون دولار مقارنة بمستوى المدفوعات غير المسدَّدة في العام السابق.

٥ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بلغ عدد الدول الأعضاء، التي سدَّدت أنصبتها المقرَّرة في الميزانية العادية بالكامل، ١٢٦ دولة أي أن عددها كان أقل بدولتين اثنتين من العدد المسجَّل في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويودُّ الأمين العام أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء الـ ١٢٦ التي وفت بالتزاماتها للميزانية العادية بالكامل، ويحثُّ الدول الأعضاء الـ ٦٧ المتبقية على أن تحذو حذوها.

٦ - وكان المبلغ الذي ظلَّ مستحقاً في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وقدره ١,١٩ بليون دولار محصوراً إلى حد كبير في عدد قليل من الدول الأعضاء. وستعتمد الصورة المالية النهائية لعام ٢٠١٦ إلى حد كبير على الإجراءات التي تتخذها تلك الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة.

٧ - وتشمل الموارد النقدية المتاحة للميزانية العادية، في إطار الصندوق العام الذي تُودع فيه المدفوعات من الأنصبة المقرَّرة، صندوق رأس المال المتداول الذي حدَّدت الجمعية العامة رصيده بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، والحساب الخاص الذي يبلغ رصيده حاليا ٢٠١ مليون دولار. وفي نهاية الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥، سجّل العجز ارتفاعا مطّردا بلغ على التوالي ٣١ مليون دولار، و ٨١ مليون دولار، و ٢١٧ مليون دولار. وتمت تغطية هذه العجوزات من صندوق رأس المال المتداول ومن الحساب الخاص. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بلغ عجز النقدية ٣٤٤ مليون دولار، وتمت تغطيته أيضا من صندوق رأس المال المتداول ومن الحساب الخاص. وبعد أخذ هذين الاحتياطيين في الحسبان، كان مجموع النقدية المتاح في الصندوق العام يبلغ ٧ ملايين دولار في التاريخ نفسه.

٨ - وشهدت الميزانية العادية عجزا متزايدا في النقدية في تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ولكن ستطرأ مشاكل أكثر حدَّة في النقدية خلال الأشهر الأخيرة من سنة ٢٠١٦ ما لم ترد اشتراكات كافية. وسيتواصل رصد وضع النقدية عن كثب. وسيعتمد الوضع النهائي في نهاية عام ٢٠١٦ إلى حدٍّ كبير على المبالغ التي ستسدِّدها دول أعضاء في الأشهر القادمة.

٩ - ولا يكفي المستوى العام للاحتياطيين المتاحين (صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص على حد السواء) إلا لتغطية ستة أسابيع من العمليات المموّلة من الميزانية العادية. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أوشك ذينك الاحتياطيين على النفاد، ولم يتبقّ فيهما سوى ٧ ملايين دولار. وبالتالي، سيكون من الحكمة استعراض مدى كفاية مستوى كلا الاحتياطيين على ضوء أنماط سداد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة ومستوى سلطة الدخول في الالتزامات (التمويل دون أنصبة مقررة مدفوعة مسبقًا).

١٠ - ومع ذلك، ورغم مشاكل السيولة التي تواجهها المنظمة فيما يتعلق بالميزانية العادية، كما أشار إلى ذلك مجلس مراجعي الحسابات في آخر تقرير له عن البيانات المالية للأمم المتحدة (A/71/5 (Vol. I))، فإن الوضع المالي للأمم المتحدة لا يزال سليما عموما نظرا إلى أن لديها ما يكفي من الأصول إجمالا لتغطية التزاماتها القصيرة الأجل والأطول أجلا على حد السواء.

باء - عمليات حفظ السلام

١١ - أصبح من الصعب التنبؤ بالاحتياجات المالية لأنشطة حفظ السلام بسبب تغير الطلب عليها. وإضافة إلى ذلك، فإن الفترة المالية لعمليات حفظ السلام مختلفة حيث أنها تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه بدلاً من السنة التقويمية؛ وتُحدد الأنصبة المقرَّرة على أساس فترات جدول الأنصبة المقررة المعمول به لكل عملية بمعزل عن غيرها من العمليات؛ وبما أنه لا يمكن إصدار رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة إلا خلال فترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإنها تصدر لفترات مختلفة على مدار السنة. وكل هذه العوامل تزيد من تعقيد عملية المقارنة بين عمليات حفظ السلام والميزانية العادية.

١٢ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، كان المبلغ غير المسدَّد لعمليات حفظ السلام يعادل ٢,٣٤ بليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقرَّرة لعمليات حفظ السلام ١٠,٣ بلايين دولار في عام ٢٠١٦. وبلغ حجم الاشتراكات الواردة حتى هذا التاريخ من عام ٢٠١٦ مبلغا قدره ٨,٩ بلايين دولار.

١٣ - ونظرا إلى أنه لا يمكن التنبؤ بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبةً في التقيد التام بمواعيد دفع تلك الأنصبة. ولذلك، يودُّ الأمين العام الإعراب عن الامتنان الخاص للدول الأعضاء الـ ٢٥ التي سدَّدت، بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد لعمليات حفظ السلام.

١٤ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، كان رصيد النقدية المتاح لعمليات حفظ السلام يناهز ٥ بلايين دولار، مِنْه ٤,٧ بلايين دولار في حسابات البعثات العاملة، و ١٩٨ مليون دولار في حسابات البعثات المنتهية، و ١٣٩ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١٥ - أما فيما يتعلق بالمبالغ غير المسدَّدة المستحقة للدول الأعضاء، فقد واصلت الأمانة العامة بذل قصارى جهودها للتقليل من مستوى تلك المبالغ إلى أدنى حد. وقد بلغت قيمة

المبالغ غير المسدَّدة ٨٢٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يبلغ مستواها في نهاية سنة ٢٠١٦ مبلغا قدره ٧١٣ مليون دولار، وهو يعكس انخفاضا كبيرا.

١٦ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، كان المبلغ المستحق الدفع للدول الأعضاء عن مساهمتها بقوات وبوحدات الشرطة المشكَّلة يعادل ١٢٦ مليون دولار. وفيما يخص المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، كان مبلغ ٣٧٦ مليون دولار مستحقاً للبعثات العاملة، فيما كان مبلغ ٨٦ مليون دولار مستحقاً للبعثات المنتهية. وبلغت حصيلة هذه العناصر ٥٨٨ مليون دولار، ويعكس هذا المبلغ انخفاضا مقارنة بالمستوى المسجَّل في السنة السابقة.

١٧ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أصبح وضع المدفوعات ذات الصلة كما يلي:

(أ) سُدِّدت المدفوعات عن تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكَّلة لجميع البعثات حتى تموز/يوليه ٢٠١٦؛

(ب) سُدِّدت المدفوعات عن تكاليف المعدات المملوكة للوحدات لجميع البعثات العاملة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦.

١٨ - ويتعهد الأمين العام بالوفاء بأسرع ما يمكن بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء المساهِمة بقوات وبمعدّات. ويشار، في هذا الصدد، إلى أنه يجري رصد حالة التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام عن كثب بهدف سداد أقصى قدر ممكن من المدفوعات الفصلية إلى الدول الأعضاء استنادا إلى ما يُتاح من نقدية وبيانات. غير أن المنظمة تعوِّل، للقيام بذلك، على وفاء الدول الأعضاء بكامل التزاماتها المالية وفي موعدها، وعلى الإسراع أيضا بوضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات بخصوص توفير المعدات.

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٩ - تشمل المحكمتان الدوليتان المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إضافة إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ولقد ظلت الحالة المالية للمحكمتين سليمة عموما في عام ٢٠١٦. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بلغت الأنصبة المقررة غير المسدَّدة للمحكمتين ما مقداره ٥٥ مليون دولار، وكانت أقل من المبلغ غير المسدّد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بما قدره ١٤ مليون دولار.

٢٠ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، كانت ١٠١ دولة من الدول الأعضاء قد سدَّدت كامل أنصبتها المقرَّرة للمحكمتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال، ويفوق هذا العددُ عدد الدول المسجَّل في عام ٢٠١٥ بسبع دول. ويودُّ الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء الـ ١٠١ التي وفت بكامل التزاماتها، ويحثُّ الدول الأعضاء الأخرى على تسديد اشتراكاتها المقررة للمحكمتين الدوليتين بالكامل وفي موعدها.

٢١ - وكان الوضع الشهري للأرصدة النقدية المتاحة للمحكمتين إيجابيا في عامَي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وهو كذلك حتى هذا التاريخ من عام ٢٠١٦، ومن المتوقع أن يظل وضعها قويا حتى نهاية السنة. ويتوقف الوضع النهائي على المدفوعات الواردة من الدول الأعضاء خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٦.

دال - المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢٢ - حُدِّد ما مجموعه ١,٨٧ بليون دولار كأنصبة مقررة في إطار الحساب الخاص للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، كان الجزء الأكبر من الاشتراكات المقررة قد ورد، وظلَّ مبلغ قدره ٤٩,٧١٦ مليون دولار غير مسدَّد من أربع دول من الدول الأعضاء.

ثالثاً - الاستنتاجات

٢٣ - يود الأمين العام أن يُثني بشكل خاص على الدول الأعضاء التالية التي سددت أنصبتها المقررة التي كانت مستحقة وواجبة الدفع بالكامل في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وهي: أرمينيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وبنن، وتشاد، وجورجيا، والدانمرك، وسانت كيتس ونيفس، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، والصين، وقيرغيزستان، وكندا، وكوت ديفوار، ولاتفيا، وليختنشتاين، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ونيوزيلندا، وهولندا. وأدت المدفوعات التي وردت بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى إضافة فنلندا إلى هذه القائمة، ليصل مجموع هذه الدول الأعضاء، في وقت كتابة هذا التقرير، إلى ٢٦ دولة.

٢٤ - وأوضاع الأرصدة النقدية حاليا إيجابية بالنسبة لجميع الفئات باستثناء الميزانية العادية. ومستوى النقدية المتاحة في الميزانية العادية منخفض للغاية، كما أن احتياطيا الميزانية العادية (صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص) على وشك النفاد. وستتم مواجهة مشاكل أكثر حدّة في النقدية خلال الأشهر الأخيرة من العام ما لم ترد اشتراكات كافية.

٢٥ - وحاليا، لا يزال مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية مرتفعا. وقد أصبحت معدلات جديدة للأنصبة المقررة سارية المفعول اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفي حدود ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، سددت ١٢٦ دولة من الدول الأعضاء كامل المبالغ المستحقة عليها للميزانية العادية. والدول الأعضاء المتبقية مدعوَّة إلى سداد اشتراكاتها في الميزانية العادية بالكامل في أقرب وقت ممكن.

٢٦ - واستنادا إلى مستوى النقدية المتاح لحفظ السلام، تواصل الأمانة العامة بذل قصارى جهودها للإسراع بتسديد المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء التي تساهم بقوات ووحدات الشرطة المشكَّلة والمعدات المملوكة للوحدات. ويبلغ مستوى المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء حاليا ٥٨٨ مليون دولار، ويعكس هذا المبلغ انخفاضا كبيرا مقارنة بالمستويات المسجلة في عام ٢٠١٦.

٢٧ - ونظراً إلى محدودية الاحتياطيات المتاحة، لا تزال الصحة المالية للمنظمة مرهونة بمدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية إزاءها بالكامل وفي موعدها.